الفصل الثاني : العلة في الاصطلاح

وقبل الخوض في بيان معنى العلة عند المحدثين لا بأس أن نتكلم عن معناها في اصطلاح العلماء عموما، وذلك من خلال بيان معناها عند الأصوليين والفقهاء والنحويين والقراء والمتكلمين، فلكل منهم اصطلاحه الخاص به .

١ـ العلة عند الأصوليين والفقهاء .

يذكر الأصوليون والفقهاء العلة في مبحث القياس، لأنها ركن من أركانه، عندما يريدون إلحاق فرع بأصل، أو إثبات حكم لوجود علته، من باب العلة تدور مع معلولها وجودا وعدما .

لكنهم اختلفوا اختلافا بينا في تعريفها، فقيل هي الباعث على التشريع، وقيل الموجبة للحكم، وقيل المعرفة للحكم، وقيل غير ذلك[١] .

٢ـ العلة عند النحويين .

يذكر النحويون العلة في باب الممنوع من الصرف، قال في شرح الآجرومية (٤٨) : العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية، وفي الاصطلاح ما ترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو منع الصرف .

ولقطرب النحوي: العلل في النحو[٢]، ولأبي الحسن الوراق: علل النحو، وهو مطبوع. وللزجاجي الإيضاح في علل النحو، وهو مطبوع كذلك .

(١) انظر إرشاد الفحول (٣٥٢) والبحر المحيط (١٤٣/٧) والمستصفى (٢/ ٢٣٠) و المحصول (٢/ ٣٠٥) وروضة الناظر مع شرحها (٢/ ٢٢٩) وغيرها .

(٢) شذرات الذهب (١/ ١٦) ووفيات الأعيان (٤/ ٣١٢) .

٣ـ العلة عند القراء:

العلة عند القراء هي توجيه القراءات والاحتجاج لها وتخريجها على أصول النحو من خلال الشواهد الشعرية والنثرية.

وقد ألف ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ولأبي منصور الزهري: علل القراءات، ولأبي علي الفارسي: الحجة في علل القراءات، والثلاثة مطبوعة، وانظر أبجد العلوم (٢/ ٣٨٤).

٤ـ العلة عند المتكلمين والفلاسفة.

يذكر المتكلمون والفلاسفة مصطلح العلة في مبحث وجود الله فيقول الفلاسفة: الله هو العلة الأولى للوجود.

ويذكره المتكلمون في باب القدر عند حديثهم عن مسألة، هل وجود المخلوقات كان لعلة ولغاية معينة أم هي محض المشيئة، والأول قول السلف والثاني قول الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين.

٥ـ العلة عند المحدثين.

العلة عند جمهور المحدثين عبارة عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

قال ابن الصلاح في مقدمته (١١٤): وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

وقال النووي في تقريبه (١/ ٢٥٢): والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أن الظاهر السلامة منه.

وقال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٢٦): والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة

طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي قدحت في صحته[١].

وعليه فالحديث المعل وهو كما قال السخاوي: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح. اهـ.

- قوله (خبر) أي الحديث بسنده ومتنه.

- قوله (ظاهره السلامة) أي ظاهر الحديث الصحة فيما يبدو لأول وهلة قبل جمع طرقه ومعارضة بعضها ببعض.

- قوله (اطلع فيه بعد التفتيش) أي اكتشف في الحديث بعد تتبع طرقه واعتبار أسانيده ومتونه.

- قوله (على قادح) أي على سبب من أسباب الضعف يقدح في صحة الحديث.

فاتضح أنه يشترط في العلة التي يعل بها المحدثون شرطان:

- الشرط الأول: أن تكون العلة خفية وغامضة.

- الشرط الثاني: أن تكون قادحة في صحة الحديث.

فخرج بالشرط الأول: العلل الجلية ككذب الراوي وفسقه وسوء حفظه.

وخرج بالشرط الثاني: العلل غير القادحة، كما سيأتي.

لكن قد يطلق المحدثون العلة على غير هذا المعنى الاصطلاحي.

فمن ذلك:

١- قد يطلقونها على كل قادح في صحة الحديث خفيا كان أم جليا، فيعلون بكذب

---

(١) وقد اعترض الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (١٨) على تعريف العراقي هذا بأن فيه تكرار الألفاظ وقوله طرأت يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحا، إلى آخر كلامه.

وفي كلامه هذا نظر بين، لأن مراد العراقي بقوله طرأت أي أن الحديث كان في ظاهره صحيحا ثم بعد التفتيش تبين لنا علل لم تكن ظاهرة لأول مرة، فهي بهذا المعنى طارئة لم تكن في الحسبان.

الراوي وفسقه وخطئه، وبالانقطاع الجلي، والإعضال، والإرسال.

وهذا الإطلاق أعم من الأول، إذ الأول خاص بالعلل الخفية، وهذا عام يشمل العلل الخفية والجلية[(١)].

قال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٣٧): وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث[(٢)].

وهذا الاستعمال إنما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظ بمعناه العام، وإلا فما حاز علم العلل هذه الشهرة وحظي بالتقديم و التبجيل دون سائر علوم الحديث إلا بخفاء العلل التي يبحث فيها ودقتها.

ولذا قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١١٢/ ١١٣) وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير.

وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (١٨/ ١٩): مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة وأن راويه[(٣)] فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا فن شريف. اهـ.

---

(١) وقد اعترض الدكتور همام سعيد في العلل في الحديث (١٧) على كلام الحاكم الذي قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، محتجا بأنه مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي، بعيد، لأن مراد الحاكم بالعلل هنا العلل الخفية، وهو المعنى الاصطلاحي للكلمة، وأما إطلاقهم العلة على كل قادح فمن باب التوسع فقط، فلا اعتراض حينئذ على كلام الحاكم.

(٢) انظر علل ابن أبي حاتم (١/ ٣٨٣ـ٣٩٠ـ٤٠٤ـ٢٨٧) في التعليل بضعف الرواة. و (١/ ٣٦١ـ٣٦٣ـ٣٦٤ـ٣٧٣ـ٤١٩ـ٤٥٨) في التعليل بالجهالة.

(٣) بالأصل: رواية، وما أثبته أولى.

لكن الحافظ ابن حجر جنح إلى ضرب من الجمع بين المعنى الاصطلاحي للمعل وما يقع في كلام أئمة الحديث من التعليل بكل قادح .

فقال في نكته (٣٢٨): وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا، إذ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة .

وجنح تلميذه السخاوي إلى ضرب آخر من الجمع، فقال في فتح المغيث (١/ ٢٣٤): ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل على أنه يحتمل أيضا أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده .

٢ـ يطلقها الترمذي على النسخ .

قال العراقي في شرح ألفيته (١/ ٢٣٩): وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث . . فإن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح . . وإن يرد أنه علة في صحة نقله فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . اهـ

لكن ذكر السخاوي وقرينه الأنصاري في شرحهما للألفية أنه قد صحح الترمذي نفسه جملة من تلك الأحاديث المنسوخة، فمراده الأول بلا شك .

وقال الحافظ ابن حجر في نكته (٣٢٨): وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به، وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولا اصطلاحا كما قررته[1] .

(١) ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورد في العلل (١/ ٤٩) حديثا، ولم يعله بشيء، ونقل عن أبيه أنه منسوخ، فلعله ماش على اصطلاح الترمذي، والله أعلم.

٣ـ إطلاق الخليلي وغيره العلة على المخالفة غير القادحة .

قال النووي في التقريب (١/ ٢٥٨): وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدم كإرسال ما وصله الثقة الضابط .

ومراده بهذا البعض أبو يعلى الخليلي، كما قال العراقي في التقييد و الإيضاح (١٢١)، حيث قال في كتابه الإرشاد (١/ ١٨٧): إن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيهفأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثا مرسلا، وينفرد به ثقة مسندا، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال .

قال السيوطي في التدريب (١/ ٢٥٨): قيل وذلك عكس المعلل، فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال، فلما فتش تبين وصله . اهـ.

فالحاصل مما ذكرنا:

إن الاصطلاح الشائع والمشهور بين أهل الحديث تخصيص لفظ العلة لما كان خفيا وغامضا قادحا .

وأما إطلاقهم اسم العلة على كل قادح، فليس من باب المعنى الاصطلاحي، بل من استعمال العلة بمعناها اللغوي العام .

وأما اصطلاح الترمذي، فهو وإن كان خاصا به، فليس فيه تصريح بمخالفة ما تقدم، لأنه استعمل العلة بمعنى خاص لا يقدح فيما استعمله غيره من المحدثين .

وأما اصطلاح الخليلي، فاصطلاح خاص به لم يوافق عليه .

تنبيه:

- عرف الحافظ ابن حجر المعل في النخبة (١٢٣) بقوله: ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل.

وهو تعريف غير جامع ولا مانع، لأن الوهم المعتبر في علم العلل هو الوهم الخفي القادح، والحافظ يعلم هذا جيدا، وكلامه في النكت على ابن الصلاح يدل عليه، لكن هكذا وقع في كتابه النخبة فاقتضى التنبيه.

ثم قرأت حديثا في النزهة، أثناء الاشتغال بتدريسها لبض الطلبة، قوله(٨٣): والمعلل لغة: ما فيه علة، واصطلاحا: ما فيه علة خفية قادحة.

قلت: ولا يخفى ما فيه، لتفسيره الشيء بنفسه، لأنه قال المعلل ما فيه علة.

- عرف ابن حبيش أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الحديث المعل في كتابه علوم الحديث تعريفا شاذا وغريبا، حيث قال: إن المعلول أن يروي عمن لم يجتمع به كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، أو تختلف جهتهما، كأن يروى الخرساني مثلا عن المغربي، ولا ينقل أن أحدهما رحل عن بلده[1].

قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح (٣١٤): وهو تعريف ظاهر الفساد، لأن هذا لا خفاء فيه، وهو بتعريف مدرك السقوط في الإسناد أولى. اهـ

وقد تعقب الوريكات في كتابه الوهم (٤٠) كلام الحافظ هذا بأنه لم يدرك اصطلاح الأندلسيين ومعهم المغاربة في العلة فهم يعلون بالظاهر أيضا، وأحال على العلل لابن الصديق.

وهذا مردود من وجوه:

الأول: الإعلال بالظاهر مع الخفي ليس خاصا بالمغاربة، فجل المشارقة يفعلونه،

(١) نقله عنه ابن الملقن في المقنع، كذا ذكر الحافظ في نكته (٣١٤)، وقد طبع المقنع بتحقيق الجديع، وليست عندي منه نسخة.

كما يعلم من مطالعة كتب العلل لهم المشهورة كعلل ابن أبي حاتم والدارقطني .

الثاني : إن هذا التفريق لا أصل له ، فمدرسة المحدثين واحدة ، والمغاربة أخذوا علم الحديث عن المشارقة ، ولا تعدو بعض آراء المغاربة المخالفة لما اشتهر عند المشارقة أن تكون قولا من أقوال ، كما اختلف المشارقة في عدة أشياء وانفرد بعضهم بقول لم يتابعه عليه غيره ، أو رجح حفاظ بلد ما كبغداد و البصرة والحجاز وغير ذلك رأيا لم يره غيرهم ، أما أن يعد هذا مدرسة قائمة بذاتها لها مميزاتها وخصائصها ، فهذا مما لا دليل عليه وتعوزه الحجج والبراهين .

وهذه النزعة الوطنية القومية حاول أن يكرسها المحال على كلامه وأمثاله . وقد رأيت بعض إخوانه المغاربة يتحمسون لهذا الموضوع ، والله المستعان .